البنـــاء
السنة السابعة / الاثنين / 11 كانون الثاني 2016 / العدد 1976
Seventh year / Monday / 11 January 2016 / Issue No. 1976

لا خلاص إلا بإنهاء سطوة السعودية

■ زبيدة القادري

إنّ الاهتمام بقضية إعدام المعارض السعودي الشيخ نمر النمر لا علاقة له بدين أو بطائفة أو بمذهب.

بكل بساطة... تبيّن لنا جميعاً الآن كيف أنّ السعودية تلاعبت بحياتنا من بدايتها... وكيف تسبّبت بدمار نفسي واجتماعي لطبقات كثيرة في المجتمعات السورية والعربية والإسلامية.

لم تكتف السعودية بنشر فكر رجعي إرهابي تدميري... وتشويه عقول الكثير من الشباب... ونشر التطرّف... وزرع الفكر التحريضي التكفيري... ببطء... حتى رأينا أجيالاً في سورية والوطن العربي مشوّهة العقل والهيئة... و لم نتنبّه إلا بعد فوات الأوان...

بل انّ السعودية حين فشلت في إحداث تغيير في البنية التحتية في سورية... لجأت الى شراء التغيير... وسخّرت مرتزقة من سورية ومن غير سورية... وتسبّبت بتدمير حياة 24 مليون مواطن سوري... وحطمت أحلامنا وآمالنا...

لذلك لا يمثل المعارض السعودي الشيخ النمر... إلا الرفض والتمرّد ضدّ هذا الفكر الإجرامي والتدميري.

والتركيز على مسألة طائفته، بدلاً من التركيز على أنّ مسألة إعدامه هي خنجر في رقابنا... لأنه يحارب الفكر الذي نحاربه...

لان لا خلاص لنا وللأجيال القادمة من الجهل والتشويه والإرهاب الفكري والتطرف والعصبيات الطائفية والمذهبية، إلا بالخلاص من تأثير وسطوة السعودية على عقول الجاهلين والبسطاء...

مسمار أردوغان والاختبار الأممي...

■ سعدالله الخليل

من سليمان شاه إلى بعشيقة، يتنقل أردوغان السلطنة العثمانية على حبال سيرك السياسة الدولية والإقليمية لحجز موطئ قدم في المشهد السياسي المقبل. فالسياسة التركية القائمة على نهج جماعة الإخوان المسلمين المتمثل بالتباكي في السياسة ولعب دور الضحية، سواء أكانوا حكاماً أو معارضين، في وجه خصومهم ما يبرِّر ويؤسس لعمل عسكري مسلح جاهز على الأرض في اللحظات المناسبة والذي ظهر في أكثر من بلد في خضم ما سمي ربيعاً عربياً من تونس إلى مصر وليبيا وسورية.

في النهج الإخواني التركي، ورغم التورط المفضوح في ما يجري في سورية والعراق والذي يطرح تساؤلات عن سبب ظهور تنظيم «داعش» الإرهابي حيث يتواجد النفوذ التركي سواء في سورية أو العراق وأسباب نجاح الديبلوماسية التركية في إتمام الصفقات مع أشرس التنظيمات الإرهابية التي عرفها التاريخ ودواعي التنظيم بتحييد سيفه للرقاب التركية عن سائر الجنسيات البشرية التي تقاتل وتتقاتل على امتداد أرض الخلافة المزعومة ونجاة ضريح سليمان شاه الجدّ المؤسس للسلطنة العثمانية من الهدم دونما باقي أضرحة الأولياء والصالحين، أسئلة تتمحور الإجابات عنها بالدور التركي المباشر في الدعم والتنسيق والتخطيط والتمويل للتنظيم وأخواته من التنظيمات القاعدية الهوى والهوية.

في «البروباغندا» التركية الأبرز خلال العام الماضي، برز تطوران الأول قضية قبر سليمان شاه والتوغل في الأراضي السورية لنقل ضريح الجدّ المؤسِّس للسلطنة على مرأى من تنظيم «داعش» والذي لم يحرك ساكناً إزاء العمل البطولي التركي الذي صوَّر دخول جنود السلطنة، كنصر تاريخي لسلطان القرن الحادي والعشرين أبو بلال الأردوغاني. وعلى المقلب العراقي برز التوغل التركي الأخير بقضية معسكر بعشيقة الذي يصرُّ أردوغان على استثماره في نشر قواته لدعم التنظيم الإرهابي بوجه عمليات الجيش العراقي والحشد الشعبي حيث تثبت التطورات زيف الادعاءات التركية الهجوم على المعسكر التي تسوقها تركيا لتبرير إدخال المزيد من قواتها إلى الأراضي العراقية، بحجة حمايته. والسؤال الأبرز: لماذا تتمسَّك أنقرة بالمخيم الذي أنشىء، بحسب الزعم التركي، بالاتفاق مع الحكومة العراقية في وقت طلبت بغداد خروج القوات التركية من أراضيها، ما يعني الرغبة العراقية بإلغاء الاتفاق وهو ما رفضته أنقرة بما يؤكد المصلحة التركية ببقاء قواتها، ربما لحماية قوافل النفط «الداعشية» في محطتها ما قبل الأخيرة قبل وصولها إلى الأراضي التركية والتي تصبُّ أرباحها في خزائن بلال أردوغان.

وأمام الزيف التركي المتماهي مع الزيف السعودي، في ما يتعلق بالشأن السوري والعراقي، ومحاولة المملكة عرقلة المسار السياسي لحلّ الأزمة في سورية عبر مباحثات فيينا بافتعال أزمة ديبلوماسية مع طهران على أمل خلط الأوراق في المنطقة وهو ما يفرض على الأمم المتحدة تحديات كبرى قبل الموعد المنتظر بالإعلان عن ما فرضه قرار مجلس الأمن من قوائم المنظمات الإرهابية التي أوكلت إلى الأردن وتشكيل وفد المعارضة السورية التي فشلت السعودية في تنفيذ المهمة ومع الإصرار السوري على تنفيذ الخطوات المطلوبة قبل الموعد المُحدَّد ومع الجهوزية السورية بات على المنظمة الأممية وضع الأمور في سياقها والإعلان عن المعرقلين للخطوات، دولاً ومنظمات.

مسمار أردوغان في سورية والعراق والاختبار الأممي أبرز ملامح مطلع 2016 فلمن ستكون الغلبة؟

"توب نيوز"

الجامعة العربية انتهت من زمان

- منذ تدخلها لتقديم الغطاء للغزو الأطلسي لليبيا، ومشاركة بعض الحكومات العربية في قصف مدن ليبية سقطت الجامعة العربية.
- منذ إخراج سورية من صفوفها وتقديمها مشروعاً لمجلس الأمن يشرّع غزوها تحوّلت الجامعة العربية إلى أداة لتحقيق الأهداف "الإسرائيلية".
- ليس جديدا أن تتحوّل الجامعة إلى منبر للنيل من أعداء "إسرائيل"، وأن توضع تحت تصرف من يساندها.
- من منبر الجامعة العربية جرت محاولات تمرير تبييض "جبهة النصرة" كطرف سياسي وليس كتنظيم إرهابي بعدما قال موشي يعلون وبعده نتنياهو أنها تؤتمن على أمن "إسرائيل"!
- من منبر الجامعة العربية جرى تمرير بيان يتبنّى التوصيف العدائي للمقاومة في لبنان ترجمة لمال السعودية وتوصيفها!
- المقاومة اللبنانية لم تقم برخصة من الجامعة العربية وليست الجامعة من يسحب هذا الترخيص.
- رخصة المقاومة كالانتفاضة في فلسطين من الدماء التي يبذلها قادتها وشهداؤها في ساحات الحق، والجامعة القائمة على خدمة "إسرائيل" لا تزيد للمقاومة بعدائها إلا شهادة بوقوفها في ساحة الحق.
- أخرجت سورية ليسهل قول ما يُقال بلسان الجامعة...
- أين الجزائر والعراق؟

التعليق السياسي

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة

المأزق الأميركي في تصاعد التوتر السعودي ـ الإيراني

فرض الصراع السعودي – الإيراني نفسه على أولويات القضايا السياسية الأميركية، جنباً الى جنب مع «التحدّي الاستراتيجي» الذي مثله إعلان كوريا الشمالية عن إطلاقها تجربة ناجحة لقنبلة هيدروجينية، مطلع الأسبوع الفائت، والذي تراه مجموعة معتبرة من أقطاب السياسة الخارجية بأنه ثمرة فشل السياسات الأميركية المتعاقبة للتوصّل الى اتفاق نووي معها. وربما رمت كوريا الشمالية من إعلانها «كمقياس على قدرة الدفاع عن النفس»، كما قالت، الى لفت انتباه إدارة الرئيس أوباما لإدراجها على أولوية ملفاتها قبل مغادرتها البيت الابيض ومواجهة المجهول، كما يُقال، وإحياء جهود التقارب بين شطري الجزيرة المقسّمة.

في الشقّ الداخلي الأميركي برز نشاط الميليشيات المسلحة، وهي التسمية الرسمية للمجموعات المتطرّفة، بإقدامها على «احتلال» مبنى حكومي ومحمية للحيوانات البرية تديره الحكومة الفيدرالية في ولاية أوريغون وتقاطر عدد من أعضاء الميليشيات من مناطق مختلفة «تضامناً» مع بؤرة التحرك، قابلته ردود فعل «متساهلة» من قبل الحكومة وعدم إرسال فرقها الأمنية للانقضاض على التمرّد. ظاهرة تنامي الميليشيات المسلحة المشبعة بالتطرّف والعنصرية ليست امراً عابراً، وسبق أن تناولها المركز بالرصد والتحليل، ورؤيته المستقبلية لانتشار أوسع لهذه الظاهرة في العام الجديد.

سورية

طالب معهد مبادرة السياسة الخارجية صنّاع القرار انه حان الوقت «لدعم الأسد، كونه الخيار الأوحد المتوفر عملياً» لاستعادة التوازن والاستقرار، والذي من شأنه «إلحاق الهزيمة بتنظيم داعش». واوضح «انّ الرئيس الأسد بما يمثله من موقع وإمكانيات وتحالفات هو الطرف «الأشدّ اهتماماً» بهزيمة داعش». واردف قائلاً «انّ ثمن الدعم الأميركي للرئيس الأسد يمكن تعويضه عبر تبني التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة مطلب العفو العام عن المقاتلين الآخرين (ضدّ الدولة السورية) مثل الأكراد والتركمان ومجموعات سنية لا تنحاز لداعش – والذين لديهم الاستعداد للتخلي عن اسلحتهم».

استعرض مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مسألة «التنافس التركي الروسي» خارج الساحة السورية، معرباً عن اعتقاده بأنّ «حالة الوفاق السابقة بينهما كانت نوعاً من زواج المصلحة، دُفعا اليه لتضافر رؤيتيهما في النفور من سيطرة الولايات المتحدة أحادياً على النظام العالمي، والذي تغاضى النظر عن الأخذ بعين الاعتبار مصالحهما». واوضح انّ تلك العلاقة الآنية «افتقدت إلى البعد الاستراتيجي» في علاقات الدول «مما يفسّر الآلية السريعة التي أطاحت بتقاربهما عقب إسقاط الطائرة الروسية». وحذر المركز من استمرار تدهور العلاقات الثنائية والذي «يهدّد بتفاقم التوترات بينهما التي حكمتها الصراعات التاريخية للسيطرة والنفوذ».

«داعش»

تناولت مؤسسة هاريتاج قدرات تنظيم «داعش» على الاستقطاب وتجنيد عناصر ومتطوّعين دون انقطاع «عبر العالم». وأصدر تقريراً خاصاً بذلك شارك فيه «فريق خبراء متعدّد الاختصاصات في قضايا مكافحة الإرهاب، والتيارات الإسلامية العالمية، وأخصائيّي مناطق جغرافية معيّنة، بغية التوصل إلى استخلاصات مفصّلة وتضافر جهود أممية لوقف تدفق موجات المقاتلين إلى مناطق يسيطر عليها داعش». واوضح التقرير انه «يتعيّن على الولايات المتحدة قيادة جهد دولي متعدّد الاتجاهات لإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش، والذي يستوجب تصميماً أكبر لحرمان «داعش» من السيطرة على مزيد من الأراضي، وإعاقة جهوده للتجميد، واقتلاع ايديولوجيته المدمّرة»، وزعم انّ تقاعس أميركا عن قيادة جهود دولية «سيعزز مواقع داعش ويتيح له ضمّ مزيد من الأراضي على امتداد الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا – وما ينطوي عليه من رفع شبح معدّلات الهجمات الارهابية عبر العالم».

استعرض معهد كاتو آفاق المرحلة ما بعد «هزيمة أميركا لداعش»، معتبراً ان المسألة الكردية تشكل «معضلة سياسية أكبر للساسة الأميركيين»، محذراً من انجرار الجميع وراء مستنقع تقسيم «العراق وسورية لدويلات متعدّدة»، مشيراً إلى انّ الإجابة للوقت الراهن هي «بالنفي». مذكراً بأنّ التطورات المستقبلية قد «تضطر الولايات المتحدة إلى نشر قوات عسكرية في كلا البلدين استناداً الى تقييم جدّي رصين، بعيد عن تمنيات تيار المحافظين الجدد، يحدّد عدد القوات المطلوبة». متسائلاً إنْ كان هناك من بين السياسيين تتوفر لديه الجرأة على إبقاء «تلك القوات منخرطة في عمليات قتالية بالغة الخطورة تمتدّ لنحو 20 او ثلاثين عاماً – وربما أطول»، سائلاً: «من يتوفر لديه عزيمة تقبل «عشرات او مئات وربما آلاف التوابيت، نتيجة رؤية سياسية ضيقة»؟

إيران والسعودية

اعتبر معهد هدسون انّ سياسة الرئيس أوباما «تفضل الاصطفاف إلى جانب إيران على السعودية، على خلفية إعدامها الشيخ نمر النمر». وأضاف انّ «الهجمات التي طالت البعثات الديبلوماسية السعودية استنهضت مشاعر عدائية كبيرة ضدّ السعودية بين أقطاب السياسة الخارجية الأميركية، والصحافيين والمحللين، مع الإقرار بأنّ الرياض دون شك تشكل حليفاً صعب المراس في جملة قضايا». وذكّر أطقم السياسة الخارجية بأنّ السعودية «هي جزء من النظام الأميركي للشرق الاوسط حظيت به منذ 70 عاماً. كما انّ إيران تراه ضمن تلك الدائرة ايضاً». وعليه، مضى مستنتجاً، انّ «حدوث هجوم ضدّ منشآت ديبلوماسية سعودية هو عدوان على فريقنا، ونظامنا، وعلينا ايضاً».

أعرب معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى عن اعتقاده بأنّ تصرّفات السعودية الأخيرة كانت تهدف إلى «بعث رسائل متعدّدة لواشنطن»، مطالباً إياها بـ«إثبات نيتها بتقديم خيار أفضل، انْ ارادت انصياع الرياض لنصائحها، بدءاً باتخاذ إجراءات واضحة لمعارضة التدخل الإيراني في الاقليم». وذكّر الإدارة الأميركية بتصرّف السعودية إبان المحادثات التي جرت في شهر تشرين الاول الماضي والتي «أشعلت فتيل شكوك السعودية لتصريحات وزير الخارجية جون كيري التي استدارت بعكس اتجاه مطلب الولايات المتحدة بأنّ الرئيس الأسد ينبغي ان يرحل». واضاف انّ السعودية سجلت مواقف متشدّدة آنذاك وليس الولايات المتحدة «مما اثار استياء كيري». واوضح انّ ما تتوقعه دول الخليج هو «دعم قوي من الولايات المتحدة للمعارضة السورية، ورفضها لقبول ايّ وعود غامضة من النظام بإدخال إصلاحات، والاستعداد للوقوف في وجه جهود إيران لزعزعة استقرار المنطقة».

مغامرة سعودية

دشنت السعودية دخول العام الجديد بتنفيذ أحكام الإعدام بحق 47 شخصاً، أشهرهم رجل الدين والناشط المدني الشيخ نمر باقر النمر.

انكبّ أبرز المحللين والمراقبين على «فك شيفرة» الدوافع السعودية وسبر اغوار حساباتها الاقليمية في ظل انخراطها في حربين متوازيتين، سورية واليمن، وتردّي علاقاتها مع الولايات المتحدة وتعرّضها لانتقادات قاسية من معظم الدول الاوروبية، مجاراة لمطالب شعوبها بمعاقبة السعودية لانتهاكاتها المستمرة «لحقوق الإنسان، وحرمان المرأة من حقوقها الخ...»

ولفتوا النظر الى انّ السعودية، التي كانت تعتبر نفسها قوة اقليمية باستطاعتها إملاء رغباتها على القوى والدول المختلفة، قرّرت احادياً الدخول في صراع مفتوح مع إيران التي رفعتها إلى مرتبة «العدو الأول» وطالبت أعوانها الاقتداء بها، ولم يؤيدها في قطع علاقاتها الديبلوماسية مع طهران سوى البحرين والسودان. يشار الى انّ السودان أقدم على سحب سفيره من طهران منذ بدء أحداث ما سمّي بـ«الربيع العربي»، واصطفافه بالكامل الى جانب الموقف السعودي.

في هذا السياق، أقدمت السعودية على فعلتها طمعاً بالحدّ من تدهور مكانتها التي رسمتها بإملاءاتها الخاصة ورغباتها الذاتية، وليس بناء على وقائع وضوابط وأحكام الجغرافيا السياسية، وللحدّ من انزلاق نفوذها المتآكل منذ زمن.

«البعض» النافذ في آلية القرار السعودي يدرك ما حلّ بمكانة بلاده من انحدار وتدهور متسارع، كما يستدلّ من تسريبات مصدرها كبار السياسيين الأميركيين والذين على دراية معمّقة بخفايا خلافات القوى القابعة وراء أسوار القصور الملكية والأميرية. يجزم الفريق الأول بأنّ إبرام الاتفاق النووي بين إيران والدول الست الكبرى جاء تجسيداً لمسار أفول نفوذ المملكة السعودية.

للدلالة، دروس التاريخ وخبراء الاستراتيجيا تشير بمجموعها الى انّ التصرّفات والسياسات المتهوّرة والطائشة والمغامرات آفة تحكم القوى المتدحرجة (السعودية) وليس الدول والقوى الصاعدة لتثبيت مكانتها (إيران)، والتي عادة ما تتحلّى بقدر وافر من التأنّي والتروّي والصبر والمثابرة، وفق وصف بعض الخبراء الأميركيين.

الخبير المقرّب من المؤسسة الحاكمة، ديفيد اتواي، وصف المسلك السعودي بأنه «يتطابق مع نمط ثابت منذ زمن للإقدام على اتخاذ تدابير صعبة للغاية كلما شعرت قيادة (السعودية) بأنها تخضع لضغوط أجنبية او محلية شديدة». وذكّر اوتواي بقول منسوب إلى وزير الداخلية السعودي السابق، نايف بن عبد العزيز، موجها كلامه للقوى المدنية المطالبة بإصلاحات بأنّ «آل سعود تبوأوا مركز الحكم بقوة السيف وانْ تطلبت الضرورة يمكن العودة إلى استخدامه مرة أخرى».

في زاوية التداعيات الملموسة، أوردت مجلة «فورين افيرز» المرموقة في أحدث إصداراتها على خلفية قطع السعودية علاقاتها الديبلوماسية والتجارية مع إيران «انّ من شأنها تأجيج الصراعات الجارية في سورية واليمن وتعقيد الجهود الرامية لوضع حدّ لهما؛ وتقويض الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة ضدّ الدولة الإسلامية في العراق والشام». واستطردت انّ مضيّ السعودية بقرار إعدام الشيخ النمر وتجاهلها للتحذيرات الدولية «أسفرت عن تصدّعات حقيقة في ما كان يعتبر علاقات شراكة (مع أميركا) ويعرّضها لتساؤلات جادّة حول مستقبلها ووجهتها».

لا ينبغي الاصطفاف الى تغليب إحدى وجهتي النظر، في مناخ الصراع الإقليمي بين إيران والسعودية، بل لرصد وقائع ملموسة ينبغي أخذها بالحسبان للتوقف أمام المبرّرات وراء تصرفات وقرارات متهوّرة تتخذها السعودية في سرعة من أمرها وغير مفهومة للمراقبين والمتابعين للحدث الإقليمي على السواء. وعلى الضفة المقابلة، تسجيل ما آلت اليه نتائج «المناورات الميكيافيلية» (إشارة إلى مواقف تتسم بالخداع والدهاء) لإيران التي وفرت لها فرصة للعب دور صاحب النفوذ الأكبر في المنطقة، بعد تراجع الدور الأميركي نتيجة حروبه في العراق وأفغانستان.

ضمن آفاق هذه المعادلة، تجدر الإشارة الى التحوّلات الضاغطة على مواقف الدول الأوروبية على الرغم من انصياعها للقرار الأميركي. لخّصت يومية «نيويورك تايمز» المواقف الأوروبية بأنها «تنحاز نحو تأييد إيران ضدّ السعودية»، عدد 4 كانون الثاني الحالي، ليس انطلاقاً من مواقف «مبدئية» مسبقة بمعارضة عقوبة الإعدام بالمطلق فحسب، بل لتنامي معارضة الرأي العام الأوروبي «لدعم وتمويل السعودية للوهابيّين والدعاة السلفيين الذين أسهموا مباشرة بنشوء ايديولوجية متطرفة»، وما لحق ببعض العواصم الأوروبية من آلام نتيجة التطرف والتكفير.

وأعربت الصحيفة عن تبلور قناعة بين النخب الفكرية والسياسية الأوروبية تفيد بأنّ مساعي السعودية «لمحاصرة إيران ستبوء بالفشل، وربما تنذر بتحطيم الإنجازات التي تمّت حياكتها بدقة وتأنّ لوقف البرنامج النووي الإيراني». وأضافت انّ الشعور العام في أوروبا يحمّل السعودية مسؤولية تهييج حدّة الخلاف الأخير وإقدامها على إعدام الشيخ نمر النمر».

في الجانب الأميركي، رصدت النخب الفكرية التحوّلات السريعة التي طرأت على موقف الصين عبر تخفيف اعتمادها على السعودية «وطلب ودّ إيران، التي تنظر اليها كأفضل دولة تتمتع بالاستقرار في المنطقة، ويساورها القلق من المسلك السعودي» بتأجيج الخلافات واللعب على حافة الهاوية، كما يعتقد البعض.

أميركا حائرة بين إيران والسعودية

موقف واشنطن الرسمي اتّسم بالتروّي الشديد رغم إطلاق التصريحات المزدوجة، التي لا تؤيد ولا تدين المسلك السعودي، وطالبت القادة الإقليميين «في عموم المنطقة باتخاذ خطوات إيجابية لتهدئة التوترات». وعللت موقفها مراراً انطلاقاً من «قناعتها بأنّ الانخراط الديبلوماسي والمحادثات المباشرة تبقى ضرورية للتغلّب على الخلافات»، وفي أحدث تصريحات وزارة الخارجية ابتعدت فيه عن تأييد مساعي محتملة لوساطات متعدّدة: العراق والصين وعُمان، مشدّدة على الحوار الثنائي المباشر. (8 كانون الثاني الحالي).

يعتقد البعض في واشنطن انّ الإدارة الأميركية في حيرة من أمرها «إذ ليس بمقدورها توجيه إدانة علنية لقرار السعودية بإعدام رجل الدين المعارض»، نيويورك تايمز 4 كانون الثاني، ومن ثمّ «تقويض مكانة القيادة السعودية الهشة وهي بحاجة ماسة إليها للاصطفاف الى جانبها في محاربة داعش»، وطمعها في الحفاظ على «العلاقة الخاصة» التي تربط الطرفين. في المقابل، ميلها إلى تأييد إيران، وما ينطوي عليه من كلفة باهظة في التوازنات الإقليمية الراهنة على الرغم من رغبة جامحة في واشنطن لإقامة علاقات «ودّية» مع طهران بعد عقود طويلة من عدم الثقة المتبادلة والعداء المعلن.

«تجرّأت» الرياض على «توبيخ» واشنطن علناً عام 2011 لإحجام الرئيس أوباما عن الوقوف بجانب الرئيس المصري المخلوع، حسني مبارك، وفي الخلفية تكرار واشنطن لمسلكها ان تعرّضت الرياض لتحركات ومطالب جماهيرية مماثلة.

لطمأنة الداخل الأميركي، صرّحت واشنطن الرسمية بأنها بذلت جهوداً متعدّدة لدى الرياض تحذرها من تداعيات إقدامها على تنفيذ الإعدام بحق الشيخ النمر، عبر وزير الخارجية جون كيري، واختارت الرياض «تجاهل التحذير الأميركي». وصرّح البيت الأبيض مطلع الأسبوع الماضي ان «رسالة القلق الأميركية تمّت إثارتها مسبقاً مع الجانب السعودي، وأدّى تنفيذ الإعدام الى تسريع التداعيات التي حذرنا منها».

من بين حصيلة التداعيات المذكورة تنتشر تساؤلات أميركية مشروعة للحكمة من وراء الإبقاء على «العلاقة الخاصة، لا سيما انّ السعودية أضحت مبعثاً للقلق أكثر مما تتحمّله الولايات المتحدة». وبناء على السياق المشار اليه تتعزز مطالبة واشنطن التعامل بحنكة وواقعية مع المتغيّرات الدولية وربما الإقدام على اتخاذ خطوة غير مسبوقة باتجاه طهران وكسر حائط المحرّمات السابقة الذي تصدّع بفعل توقيع الاتفاق النووي.

هاجس البيت الأبيض، منذ الآن وحتى انقضاء ولاية الرئيس أوباما في العشرين من كانون الثاني 2017، يستند إلى ركيزتين: الحرص على إدامة استقرار المنطقة، وضمان تنفيذ بنود الاتفاق النووي بسلاسة ويسر، وعدم توفير الذريعة لأيّ من الفرقاء الإطاحة به او النيل من تطبيقه.

التقارب العلني بين السعودية و«إسرائيل» ليس وليد اللحظة الراهنة او ناجماً عن تضافر أهدافهما في معارضة الاتفاق النووي مع إيران فحسب، بل يمتدّ عميقاً في تاريخ نشأة كليهما تحت رعاية بريطانية وأميركية. من نافل القول انّ مفاوضات الاتفاق النووي حفّزت كليهما على «تنسيق» تحركاتهما واستغلال تباين نفوذهما وفعاليته للضغط على أعضاء الكونغرس وحفزه على توسيع دائرة معارضي الاتفاق.

تردّدت أنباء في واشنطن في الآونة الماضية، لم يتمّ نفيها، عن سماح السعودية لسلاح الطيران «الإسرائيلي» باستخدام اجوائها لتوجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية. إدارة الرئيس أوباما أخذت علماً بذلك، واتخذت عدداً من الإجراءات لتقويض «ضربة وقائية أحادية» على إيران تقوّض سياساتها وتوازناتها الدولية، منها التنصّت على اتصالات بنيامين نتنياهو، وفق ما تمّ الكشف عنه حديثاً، فضلاً عن نقل مكان المفاوضات بعيداً عن جنيف التي نجح فيها «الموساد» بزرع أجهزة تنصّت متطوّرة على الوفود المتعدّدة ومنها الوفد الأميركي.

التثبّت من معطيات راهنة، نستطيع القول انّ السعودية قرّرت بمفردها التحرك نحو توتير العلاقات مع إيران، بدعم وتأييد «إسرائيلي»، مطمئنة إلى عدم معارضة الحكومة الأميركية، علناً على الاقلّ.

لم تستجب السعودية لجهود الوساطات المتعدّدة، آخرها كانت روسيا، التي تخشى واشنطن استغلالها الأزمة المستجدّة لاستعادة نفوذها وموقعها كدولة كبرى بين الأقوياء. وقالت وزارة الخارجية الروسية إنها «على أتمّ الاستعداد للعب دور الوسيط بين السعودية وإيران لاحتواء التوتر، وجهوزية موسكو لاستضافة لقاء بين وزيري خارجية البلدين، عادل الجبير ومحمد جواد ظريف».

أحد السفراء الأميركيين السابقين ممّن مثل مصالح بلاده في الرياض ادلى بدلوه في تفسير العقلية المتحكّمة بالأزمة قائلاً: «بالنسبة للأسرة السعودية المالكة لا تعتبر انّ بإمكان الولايات المتحدة لعب دور الوسيط النزيه نظراً لإهدارها النفوذ الأميركي السابق مع الأسرة مقابل صفر حصدته من طهران». ومضى موضحاً ان لا احد «يثق بجهود الرئيس أوباما لحفظ السلم في المنطقة بعد الآن. ويعتقدون (الأسرة المالكة) انّ طهران قدّمت له اتفاقاً نووياً لا احد يعتقد أنه قابل للتنفيذ – مقابل استعادة (إيران) أصولها المجمّدة التي تبلغ أكثر من 100 مليار دولار؛ والتي ستستخدمها في دعم حلفائها في سورية والعراق».

واعرب الديبلوماسي السابق عن اعتقاده بأن تراكم القلق من التقارب مع إيران «حفز السعودية للمضيّ باتخاذ خطوات أحادية الجانب، غير آبهة بموقف واشنطن، بغية عزل إيران ودفعها وحلفائها للخلف».

الفريق الأميركي المناوئ لسياسة الرئيس أوباما يعتقد انّ ما تبقى من خيارات يمكنها تطبيقها بحق إيران أضحت محدودة، لا سيما في حرص إدارته على عدم الانجرار وراء الدعوات المطالبة بمعاقبة إيران على خلفية تجربتها الأخيرة على الصواريخ البالستية لخشيته، كما يعتقد، من رفع وتيرة الضغوط على طهران وتعريض المكتسبات التي حققها الى خسارة صافية تفقده رصيداً أساسياً من إرثه الرئاسي.

توجهات الرأي العام الأميركي تدعم تروّي الرئيس أوباما نوعاً ما، اذ تشير أحدث استطلاعات الرأي الى قلق الجمهور الأميركي من تصاعد التوتر بين السعودية وإيران، ويعوّل على استفادة واشنطن من دروس التوريط السابقة والنأي بنفسها عن أزمة كان يمكن تفاديها بتغليب الحكمة والبصيرة.

واشنطن الرسمية معنية بالحفاظ على «مصالحها» في المنطقة المتمثلة في نفوذ شركاتها الكبرى وعلى رأسها قطاع الأسلحة والنفط، وتلجأ عند كلّ نقطة انعطاف سياسية الى إقرار بيعها مزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية للسعودية ودول الخليج الأخرى لاسترضائها، بصرف النظر عن قلق الاقتصاديين لناحية قدرة السعودية والآخرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية في ظلّ تراجع اسعار النفط في الأسواق العالمية، يقابلها استنزاف هائل للموارد والاحتياطات السعودية لتمويل حربها المزدوجة على اليمن وسورية.

صفقات الأسلحة المبرمة مع الدول الخليجية لا تمثل حلولاً طويلة الأجل لأزمات آنية بأيّ حال من الأحوال، وواشنطن تدرك ذلك بعمق، بيد أنها بقدر ما لها من مفعول «لاسترضاء» السعودية تسهم فقط في تنمية التوترات وتصاعدها بين الرياض وطهران؛ ويتمّ ترحيل حلها الى إدارة الرئيس المقبل مع الحرص على احتوائها دون سقف الانفجار التامّ.

في هذا الشأن، حثت «فورين افيرز»، سالفة الذكر، الرئيس أوباما على استخدام نفوذ بلاده الهائل ومخاطبة العاهل السعودي مباشرة وبعيداً عن وسائل الإعلام بأنّ الولايات المتحدة «غير راضية عن وجهة علاقة الشراكة الأمنية مع السعودية، وينبغي عليها بذل جهود تعاون أكبر لحماية المصالح المشتركة، منها وقف مصادر تمويل «داعش» من شبكة المصادر الداخلية المتشعّبة، تخفيف حدّة التوترات مع إيران، تخفيض حدّة الخطاب الطائفي، والتلويح بأنّ الولايات المتحدة ستوقف توريد وتسليم كافة المعدات اللوجستية والدعم الاستخباراتي للقوات السعودية في اليمن».

ميليشيات أميركية تتمرّد على الحكومة الفيدرالية

تختلف الروايات لناحية تحديد زمن انطلاق ونشأة الميليشيات المسلحة في الداخل الأميركي، كتعبيرات عن شرائح اجتماعية مناهضة لنفوذ وسيطرة الدولة المركزية، بيد أنها اتخذت طابع الاشتباك المباشر مع أجهزة الدولة، ربيع عام 1995، حين استهدف مجمع مباني حكومية في مدينة (اوكلاهوما سيتي)، ما رافقه من تقصّ وتحقيق كشفت عن وجود منظم لوحدات مسلحة جلّها من التيارات اليمينية المتشدّدة، قوامها الشرائح الشعبية المهمّشة من البيض، بتسليح وتدريب من أفراد ومجموعات انخرطت في القوات المسلحة الأميركية – بعضها بهدف اكتساب الخبرة القتالية وتدريب الآخرين.

في الآونة الاخيرة، ومنذ عامين تقريباً، اشتبكت بعض تلك المجموعات مع الأجهزة الحكومية الفيدرالية في الشطر الغربي من الولايات المتحدة، محورها «حق التصرّف الفردي» بمساحات شاسعة من الأراضي الأميركية المملوكة للدولة بغرض استغلالها في رعي قطاعات البقر والماشية دون الحصول على أذونات مسبقة أو دفع ثمن مقابل ذلك. الطبيعة الوعرة لجبال الروكي حصرت استغلال الأراضي كمراعي للماشية، والبعض أنشأ مراكز مدنية عليها.

جدير بالذكر انّ الدولة المركزية (الفيدرالية) تمتلك نحو 47% من كافة مساحة الأراضي «البرية» في غربي القارة الأميركية، وفق بيانات يومية «نيويورك تايمز»، 5 كانون الثاني الحالي؛ وتصل نسبة ملكيتها الى اغلبية اراضي ولايات «اوريغون ويوتاه ونيفادا».

غضّت الحكومة المركزية الطرف عن استثمار مربي الماشية لمساحات شاسعة من الاراضي المذكورة لمصالحهم الخاصة، لفترات زمنية طويلة، بل وفرت الحماية لأولئك ضدّ مقاومة السكان الاصليّين ضمن رؤيتها «لتوزيع» الاراضي، الأمر الذي عاد عليها «بنتائج ايجابية مذهلة في أواسط البلاد الغنية، شرقي ضفاف نهر الميسيسيبي». في تلك المنطقة، نسبة ممتلكات الدولة المركزية لا تتعدّى 4% من مجموع الاراضي البرية.

شهدت سياسات الدولة المركزية تعديلات متعدّدة في العقود الأخيرة على آلية منح الاراضي للاستثمار الريفي، كمزارع او مساكن، وبلورت برامج فيدرالية تتيح لها التحكم والتصرّف بما تبقى من أراضي تحت سيطرتها؛ وهي التي أضحت بؤرة صراع مع الميليشيات المسلحة المنتشرة بكثرة في المناطق الريفية البعيدة.

أوكلت مهامّ الإشراف والتصرف الى «هيئة إدارة الاراضي»، التي تتحكم بالإشراف على مساحات شاسعة تبلغ مساحتها الإجمالية 247 مليون فدان، مليار كلم مربع، تعلن عنه «تأجيرها» لمزارعي ومربي الماشية، وكذلك لشركات المناجم والتنقيب عن النفط والغاز.

آخر تعبيرات التحدي برزت في أقصى الشمال الغربي من الأراضي الأميركية في ولاية أوريغون بإقدام مجموعة مسلحة «متمرّسة» باحتلال والسيطرة على مباني حكومية تعود لمحمية للحياة البرية، واستقدامها أعواناً ومسلحين من مناطق أخرى كنوع من العصيان المدني.

الميليشيات اتخذت قرارها على خلفية رفضها الامتثال لقرار قضائي بسجن اثنين من كبار مربي الماشية، دوايت هاموند ونجله، لإضرامهما النار في اراضي مملوكة للدولة، قبل بضع سنوات. أضفت ادارة الرئيس أوباما على الحادثة بعداً سياسياً ووصفته بأنه عمل إرهابي، مما يتأتى عليه إصدار أحكام بالسجن لمدة طويلة بحق الفاعلَيْن؛ ونزل القاضي الفيدرالي عند رغبة او ضغوط المجموعات المتطرفة وأصدر أحكاماً مخففة بالسجن لمدة خمس سنوات، مما دفع الحكومة الأميركية للجوء الى استئناف القرار.

في هذا السياق، تسابق عدد من المسلحين المؤيدين لنزعات تحدّي الحكومة الأميركية للتطوّع بحماية مربّي الماشية ان ابقوا على قرارهم برفض أحكام السجن. وجاءت المفاجأة من قبل المتهمَيْن بإعلان قبولهما الامتثال لقرار السجن، مما شكل حرجاً للمسلحين الذين أبقوا على قرارهم بالتحدّي.

وعليه، أقدم نحو 20 من أعضاء الميليشيات المسلحة على «احتلال» مقرّ المحمية البرية، مالهور، الذي كان خالياً من الموظفين، ولم يواجهوا اي مقاومة. منطقة المحمية تمنع رسمياً التصرف بها واستثمارها لايّ هدف كان باستثناء حماية الحياة البرية؛ بخلاف المزارع التي تسبّبت في المواجهة مع كلايفن بندي، 2014، التي كانت مصنفة لرعاية الأبقار والمواشي مقابل مردود مالي للدولة التي «تؤجر الأراضي باثمان متدنية لأغراض الماشية والتنقيب»، كما ورد في أدبيات «هيئة الخدمات البحثية للكونغرس».

**بخلاف تحركات الميلشيات السابقة ضدّ منشآت الدولة، لقيت الحملة الاخيرة تنديداً من قبل مجموعات مسلحة أخرى جنباً الى جنب مع تنديد مرشحي الرئاسة الأميركية من الحزبين